على المحل بخلاف الكيف كالبياض فان قبوله القسمة
باعتبار امرين المحل والكم الاتري ان الجوهر الفرد
الابيض لا ينقسم وما ذاك الا لفقد الكم المتوقف
على اجتماع جوهرين مثلا وهم وحاصله ان
المنقسم حقيقة في الكم موصوفة وهو الجسم
الطبيعي من غير توقف على شئ وهو له تابع له
في ذلك ولو كان شرطا بخلاف الكيف فان انقسام
محله موقوف على ان يكون ذا امتداد فالمعنى قبول
القسمة تبعا لمحله ذا شئ لا يحتاج امرا اخر بخلاف
غيره من الاعراض فانه يحتاج في قبوله اليها امرا اخر
هو الكم فافهم ولا يخفى ان الكلام مع الاصحاب
واما غيرهم فظاهر العكس وان القسمة في الكم
ذاتية وفي الموصوف وبواقي الاعراض تبعية ومرادهم
كما قال السعد بالقسمة احد قسميها الذي هو
الوهمية بان يفرض في المقسوم شئ لا الاخر
الذي هو جعله هو بالفعل قال الموسوي المتكلمون
لا يجوزون انقسام العرض في نفسه فضلا عن انقسام
المحل بانقسامه ويمنعون كون الكميات اعراضا
موجودة قايمة بالمحل فتامله ومنها ما ذكر من كون
الزمن من مقولة الكم وان كان جاريا على المسان
لا يجري عليه مذهب الاصحاب رضي الله عنهم

فان

فان الزمن عندهم مقارنة بجزء للمتحرك فيكون من مقولة
الاضافة واما غيرهم فمختلفون قايل بانه نفس
الفلك وقايل بانه المعدل اعني منطقة الفلك التي
في وسطه وعليهما فهو من مقولة الجوهر وقايل
بانه حركة الفلك وقايل بانه حركة المعدل وعليهما
فهو من مقولة الاين عليهما يظهر وقايل بانه
عرض سيال مقدر بالحركة وعليه فهو من مقولة
الكم ويجري عليه ما ذكر اولا كذا يظهر وتنظر
تلك الاقوال في المحلي وحواشيه ومنها ان
ان النقطة نهاية الخط والوحدة نهاية الواحد
خطا ولا فتكون اعم والنقطة اخص لكن في
كمال السعد العقايد النسفية ان قولهم في
النقطة نهاية الخط قضية مهملة كلية والا فقد
تكون نهاية لغير الخط كما في الجسم المخروطي
وهل هما نوع بسيط وعليه فليسا من المقولات
فيما يظهر ويتردد في ذلك يس في حواشي التهذيب
نظر الانحصار الموجودات عندهم في العشر اومن
مقولة الكيف اومن الامور الاعتبارية وهو الصحيح
كما في المطول لانها لو كانت وجودية لا تصفت
بالوحدة وهكذا ويلزم التسلسل في الامور الوجودية
وهو باطل بخلافه في الامور الاعتبارية كما هو القول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)